

Distr.
GENERAL

S/1996/503
27 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٥٥ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس مني، في جملة أمور، أن أقدم، بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، تقريراً عما أحرزته حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) من تقدم فيما يتعلق بالوفاء بالأهداف والجدول الزمنية المتفق عليها بينهما. ويغطي هذا التقرير ما استجد من تطورات رئيسية منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (S/1996/328).

ثانياً - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بيبي، بالتعاون مع ممثلي دول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة)، العمل على نحو وثيق مع كل من الحكومة والاتحاد الوطني لدفعهما نحو تنفيذ مختلف الاتفاقات التي دخلت فيها. وواصل جميع المعنيين بالحالة في أنغولا، بمن فيهم الشخصيات البارزة الأجنبية الزائرة، التأثير على الحكومة والاتحاد الوطني بشأن ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وملموسة للمضي قدماً في عملية السلام. وأجرى ممثلي الخاص مؤخراً مشاورات في هذا الصدد مع رؤساء جمهوريات زائير وزامبيا وزمبابوي وموزامبيق.

٣ - وواصلت اللجنة المشتركة الاجتماع بصفة منتظمة في لواندا وغيرها من المواقع في أنغولا. واستعرضت تنفيذ الجداول الزمنية المتعلقة بشهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٦ التي وافق عليها الطرفان، وحثت مراراً وتكراراً الحكومة ويونيتا على الوفاء بالتزاماتهما على الفور وبطريقة واضحة. وعقدت اللجنة أيضاً جلسات خاصة خصصت لعملية تسريح المحاربين وإعادة إدماج الجنود السابقين في المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان وغيرها من المسائل.

٤ - وكانت هناك بعض التطورات الإيجابية منها، اعتماد الاتفاق الإطاري بشأن المسائل العسكرية؛ وإصدار قانون العفو في ٨ أيار/مايو؛ وبدء عملية إدماج الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية؛ والانتهاء من تجميع أفراد شرطة الرد السريع؛ وتنفيذ المرحلة الثانية لانسحاب

القوات المسلحة الأنغولية من المواقع المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، وحسبما ورد في بروتوكول لوساكا، قدم الاتحاد الوطني مقترحات بشأن تغيير مركز محطته الإذاعية، فورجان. وتعكف الحكومة حاليا على دراسة هذه المقترحات.

٥ - ومع ذلك، ما زال يتعين تنفيذ جوانب أخرى هامة من بروتوكول لوساكا، منها نزع سلاح السكان المدنيين، وبسط سلطة الدولة إداريا على جميع أنحاء البلد. ويبقى معرفة ما إذا كان سيتم في غضون الإطار الزمني المتفق عليه تحقيق أهداف رئيسية، مثل إدماج القوات التابعة للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية. وعلى الرغم من المشاورات التي جرت بين وفود حكومية رفيعة المستوى ووفود من الاتحاد الوطني، فإنه يبدو من غير المحتمل أن يتم قيام حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية قبل أن يعقد الاتحاد الوطني مؤتمرا استثنائيا في آب/أغسطس.

٦ - وأدت الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، لا سيما في المراكز الحضرية مثل لوساكا، إلى أن يقوم الرئيس دوس سانتوس بتعيين رئيس جديد للوزراء، هو السيد فرناندو فرانسوا فان دونيم. وعند تشكيل الحكومة الجديدة في ٧ حزيران/يونيه، ترك عدد من المناصب الوزارية شاغرا لكي يشغله في نهاية المطاف مسؤولون من الاتحاد الوطني.

٧ - ولم يحرز حتى الآن أي تقدم نحو إنشاء إذاعة مستقلة تابعة للأمم المتحدة. غير أن الحكومة قد منحت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وقتا إضافيا في الإذاعة الوطنية وفي التلفزيون الوطني.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - حالة وقف إطلاق النار، وإنسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى الشكنات، ونشر بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

٨ - ظلت الحالة العسكرية في البلد هادئة ولم ترد تقارير إلا عن تحركات للقوات ومناوشات طفيفة، معظمها في مقاطعتي بنغويلا وهويلا. واشتملت هذه الأحداث في معظمها على شن غارات على القرى لسرقة الأغذية والمواشي، ارتكبها في أغلب الأحيان أشخاص يرتدون الزي الرسمي للاتحاد الوطني أو القوات المسلحة الأنغولية. ووردت تقارير عن وقع ٧٥ انتهاكا لوقف إطلاق النار خلال الفترة قيد الاستعراض، منها ٣٥ انتهاكا أكدتها البعثة. غير أن الزيادة الكبيرة في جرائم العنف تشير قلقا بالغاً. ففي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦، أطلق قطاع الطرق في منطقة كيلينغيس النار على مركبة تابعة للبعثة كانت تقوم بأعمال الدورية؛ ولم يصب أي من أفراد الأمم المتحدة بأذى، غير أنه قُتل خمسة من المدنيين الأنغوليين المسافرين في مركبة أخرى وأصيب خمسة آخرون بجراح. وفي ٩ حزيران/يونيه، جرح إثنان من الموظفين التابعين لمنظمة هالو ترست (Halo Trust)، وهي منظمة دولية غير حكومية لإزالة الألغام، وفي ١٧

حزيران/يونيه، قامت عناصر مسلحة، ترتدي الزي الرسمي للقوات المسلحة الأنغولية، بسرقة شاحنة تابعة لمنظمة "كير" الدولية. وأصبحت حالة القانون والنظام غير مستقرة، لا سيما في المناطق التي انسحبت منها قوات الاتحاد الوطني. وينبغي إتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأمن في تلك المناطق، بما في ذلك بسط إدارة الدولة عليها.

٩ - ونفذت القوات المسلحة الأنغولية المرحلة الثانية لانسحاب جنودها. غير أن البعثة أكدت أن الحالة لم تكن مرضية بالنسبة لما يبلغ ١٤ عملية إعادة إنتشار نفذت خلال المرحلتين الأولى والثانية من بين عمليات إعادة الانتشار البالغ عددها ٤٧ عملية؛ ويجري حث القوات المسلحة الأنغولية على إتخاذ خطوات تصحيحية على الفور.

١٠ - وحتى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغ قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعين للبعثة ٢ ٢٨٢ فردا. وواصل هذان العنصران القيام بعملية رصد واسعة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والتحقق منه، وبانسحاب أفراد الجيش والشرطة وتجميعهم، وحراسة قوافل الإغاثة، وغير ذلك من المهام الأساسية. وفي ظل المرحلة الحالية من مراحل عملية السلام، ستشارك قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العسكريون على نحو متزايد في أعمال الدورية على الطرق الرئيسية، وفي التحقق من إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية، وفي تقديم الدعم لمناطق التجميع وتعزيز حرية إنتقال السكان والسلع.

باء - إيواء قوات الاتحاد الوطني في أماكن محددة

١١ - في ٢١ أيار/مايو، اتفقت الحكومة والاتحاد الوطني على جدول زمني يرمي إلى الإنتهاء من إيواء قوات الاتحاد الوطني في أماكن محددة بحلول نهاية حزيران/يونيه، وإدماج تلك القوات في القوات المسلحة الأنغولية بعد ذلك بشهر واحد. ومع ذلك، تواصلت عملية التجميع، التي تأخرت طويلا بالفعل، بخطى غير منتظمة. وفي ١٤ أيار/مايو، وعد السيد سافيمبي بإيواء ٥٠ ٠٠٠ فرد (من بين العدد الإجمالي المعلن البالغ ٦٢ ٥٠٠ فرد) بحلول ١٥ حزيران/يونيه؛ وتحقق هذا المستوى بالفعل في ١٧ حزيران/يونيه. غير أن خطى الإيواء تباطأت بدرجة كبيرة في النصف الثاني من حزيران/يونيه. وحتى ٢٥ حزيران/يونيه، كان قد تم تسجيل ٥١ ٥٩٧ فردا في مناطق الإيواء التي تديرها الأمم المتحدة، ولم يتم تسليم أكثر من ٢٦ ١٥٠ قطعة سلاح مملوكة للأشخاص و٣ ٣٦٨ قطعة سلاح بحوزة الجماعات المسلحة.

١٢ - ووعد السيد سافيمبي أيضا بأن يتم تسليم الأسلحة ذات "النوعية الجيدة". وكان هناك تحسن طفيف في نوعية الأسلحة التي سلمت ولكن لم يطرأ أي زيادة ملموسة في كميتها. ووصل أكثر من ١٨ ٠٠٠ جندي إلى المخيمات بدون أي سلاح، ولم ترد سوى كمية صغيرة من الذخيرة. وما زال الفرار من مناطق الإيواء مستمرا، حيث غادرها، حتى ٢٥ حزيران/يونيه، أكثر من ٦٢٨ ٥ شخصا. ومن المعتقد أن كثيرا منهم مدنيون أو أعضاء في الميليشيات المحلية من الذين سبق إحضارهم عنوة إلى المخيمات.

١٣ - ولم يستلم الاتحاد الوطني بعد أي أسلحة ثقيلة أو منصات لإطلاق الصواريخ أو مدفعية مضادة للطائرات أو ناقلات جنود مدرعة أو دبابات أو معدات اتصالات أو معدات هندسية أو مركبات تستعمل للأغراض العسكرية. وبدون هذه المعدات لن تكتمل عملية الإيواء. وعلى أية حال، فإن الأمم المتحدة لن تكون في وضع يسمح لها بالإعلان عن إتمام هذه العملية، ما لم يتم تقديم دليل مقنع على أن جميع الوحدات النظامية ووحدات الفدائيين ووحدات المهندسين ووحدات الدعم وغيرها من الوحدات قد تم إيواؤها في مكان واحد على نحو فعال، أو تبرير عدم القيام بذلك. وثمة مصدر آخر للقلق هو وجود أشخاص في مناطق جلى عنها الاتحاد الوطني الذي يزعم أنهم من رجال "الشرطة التابعين له"، على الرغم من أن إنشاء قوة من هذا القبيل يتعارض مع أحكام بروتوكول لوساكا. ومن الضروري أيضا إيواء هؤلاء الأفراد في المخيمات وتسليم أسلحتهم إلى الأمم المتحدة.

١٤ - وفي الوقت نفسه، فإن وجود ما يربو على ٥٥ ٠٠٠ من أفراد الأسر والمعالين الآخرين في مخيمات تابعة حول مناطق التجميع، قد زاد من المهام المضنية التي تواجه برامج الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الدولية. وتتواصل الجهود لرفع مستوى المساعدة الغذائية المقدمة إلى أفراد الأسر والمعالين. وأجري الآن نحو ٧٠ ٠٠٠ فحص طبي ومتابعة علاجية للجنود الذين تم إيواؤهم في المخيمات. وتجري أيضا عمليات التحصين في المخيمات، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بينما يتم التدريب في مجالي التربية الوطنية والنظافة الصحية الطبية، ويجري تنفيذ المجال الأخير بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

١٥ - وقد أُعلنت مناطق الإيواء الأربع الأولى مناطق مغلقة لإيواء قوات إضافية. غير أنه يبدو من غير المحتمل، بصورة متزايدة، للأسباب المبينة فيما بعد، أن يؤدي إغلاق مناطق الإيواء رسميا إلى إزالتها في وقت مبكر.

جيم - الانتهاء من تشكيل القوات المسلحة الأنغولية

١٦ - يفترض، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، أن يجري الانتهاء من إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الوطنية بنهاية شهر تموز/يوليه. وتم إدماج أول مجموعتين من ضباط الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية. وسوف يبدأون باختيار الجنود المتجمعين في مناطق الإيواء الذين سوف ينضمون إلى القوات المسلحة الأنغولية. ومن المقرر عودة جنرالات الاتحاد الوطني إلى القوات المسلحة بحلول منتصف تموز/يوليه. ولكن يبدو من غير المحتمل الوفاء بالتاريخ المستهدف بنهاية تموز/يوليه لاستكمال العملية.

١٧ - ومن الضروري إيلاء النظر بعناية في الخطط المستقبلية المتعلقة بقوات الاتحاد الوطني التي لن تختار للخدمة في القوات المسلحة الأنغولية أو في الشرطة الوطنية. ويجب وضع مفهوم التسريح (انظر الفقرة ٢٨ أدناه) في صيغته النهائية دون تأخير، لأن قيام الطرفين بمزيد من المماثلة قد يكون له عواقب

سياسية وأمنية ومالية خطيرة. ونظرا للأوضاع التي تسود أنغولا، يجب أن يكون تسريح الجنود وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحاربين السابقين عملية حسنة التخطيط وتدريبية ومستدامة. وبهذا الخصوص، يجدر دراسة فكرة إنشاء أفرقة إعادة إعمار تقوم بدعم أنشطتها لا الحكومة وحدها وإنما المجتمع الدولي أيضا. ويمكن أن تصبح مثل هذه الأفرقة أداة مهمة لتعزيز إعادة الإدماج الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي العام.

١٨ - وسوف تحتاج عملية التسريح إلى توفير موارد إضافية كبيرة على نحو عاجل. وسبق للطرفين أن طلبا من الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة إلى مناطق الإيواء. وطلبت الحكومة أيضا إلى الأمم المتحدة أن تسلم في الوقت المناسب المعدات الموجودة في مناطق الإيواء على شكل مساهمة في عملية التسريح. ورغم أن الطرفين هما المسؤولان عن إعادة الإدماج الاجتماعي للجنود السابقين، فسوف يكون لهما تأثير مفيد على عملية السلام. وأنوي تقديم توصيات بهذا الخصوص في تقريرتي المقبل الذي سأقدمه إلى الجمعية العامة عن تمويل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وفي الوقت ذاته، فإن إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية سيكون عملية صعبة. ومن المرغوب جدا تقديم مساعدة دولية في مجال التدريب الفني للقوات المسلحة الأنغولية وزيادة قدرتها على الاستيعاب.

دال - إزالة الألغام وإصلاح الطرق

١٩ - تواصل وحدات المهندسين التابعة للبعثة والمنظمات غير الحكومية إزالة الألغام بصورة نشطة والتحقق من ذلك في الطرق الفرعية ومناطق الإيواء ورؤوس الجسور. وبعد تأخيرات طويلة سببها الاتحاد الوطني، تمكنت أخيرا شركة تعاقدت معها الأمم المتحدة من إزالة الألغام على طريق مينيونغيه - ساوريمو الاستراتيجي. وفي الإقليمين الشرقي والجنوبي الشرقي، يجري التحقق في مقاطعتي بيه وكواندو - كوبانغو. ومنذ بداية العملية، قامت القوات التابعة للبعثة بتطهير ١٠٢ ٤ كيلومترا من الطرق، بينما قامت الشركة المذكورة آنفا بالتحقق أو بإزالة الألغام من ١١٤ ٣ كيلومترا من الطرق. إضافة إلى ذلك، تم إصلاح وفتح ٢٤ جسرا بمساعدة البعثة.

٢٠ - وقد تخرجت حتى الآن ثلاثة ألوية من جنود إزالة الألغام الأنغوليين (ما مجموعه ١٨٨ فردا) من مدرسة الأمم المتحدة لإزالة الألغام في فيانا. ويعمل لواءان تحت إشراف الأمم المتحدة في مقاطعتي بيه ومالانغيه، بينما من المتوقع أن يصل اللواء الثالث إلى كازومبو، في مقاطعة موكسيكو، سرعان ما يجري استكمال ترتيبات النقل. وسيبدأ تدريب لواء رابع في شهر تموز/يوليه. وفي غضون ذلك، تواصل البعثة التعاون مع برامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في جمع معلومات عن الألغام لوضعها في قاعدة بيانات وطنية. واتخذ الطرفان الأنغوليان المبادرة لتدمير بعض مخزوناتهما من الألغام بصورة علنية. غير أن حجم التلوث بالألغام في أنغولا لا يزال هائلا. ففي ١٧ حزيران/يونيه، أصيب مدربا إزالة ألغام تابعان للأمم المتحدة وعضو أنغولي في لواء إزالة الألغام بإصابات خطيرة أثناء عملهم بالقرب من مالانغيه.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

٢١ - ويواصل ٢٤٣ مراقبا من مراقبي الشرطة التابعين للأمم المتحدة، والمنتشرين في ٣٧ موقعا في سائر أنحاء أنغولا، رصد حياد الشرطة الأنغولية، ووضع شرطة الرد السريع في الثكنات، ورصد احترام حقوق الإنسان، وحرية حركة الناس والبضائع، وغيرها من الجوانب المتصلة ببروتوكول لوساكا.

٢٢ - وفي ١١ حزيران/يونيه، أنجزت الحكومة إيواء شرطة الرد السريع التابعة لها. فقد جرى إيواء ما مجموعه ٢٢٢ ٥ من أصل القوة المعلنة المؤلفة من ٣٨٥ ٥. وتقوم البعثة أيضا بالتحقق من تكييف أسلحة شرطة الرد السريع مع ولايتها الجديدة للحفاظ على النظام العام، وتقوم بتوفير التدريب الفني الأساسي للضباط في مأواهم. واستجابة لطلب من حكومة أنغولا، قدمت الأمم المتحدة إلى شرطة الرد السريع ١٢٠ خيمة، ومن المتوقع أن تصل معدات أخرى من قاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديسي.

٢٣ - كما وصل ٥٥ فردا من أفراد الاتحاد الوطني إلى لواندا لإمّاجهم في الشرطة الوطنية وتدريبهم على الخدمة كحراس شخصيين لقادة الاتحاد الوطني؛ ومن المتوقع أن ينضم إليهم قريبا ١٥٧ ضابطا إضافيا من الاتحاد الوطني. وأقر الطرفان مؤخرا برنامجا من أجل قيام السلطات الأنغولية بنزع سلاح السكان المدنيين. ويجب أن يبدأ تنفيذه دون مزيد من التأخير.

٢٤ - وفي ٨ أيار/مايو، أقرت دورة استثنائية للجنة المشتركة خطة عمل البعثة بشأن حقوق الإنسان. وودعت الحكومة والاتحاد الوطني بالتعاون الكامل في عمليات التحقيق التي تقوم بها البعثة بشأن حقوق الإنسان. وفي غضون ذلك، انضم مراقبو حقوق الإنسان الستة المعارون من الاتحاد الأوروبي إلى وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة الثالثة. إلا أن القوة الإجمالية للوحدة لا تزال غير كافية لتغطية جميع المقاطعات الأنغولية على أساس منتظم. وتابعت البعثة تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان لجنود الاتحاد الوطني في مناطق الإيواء، ولشرطة الرد السريع. كما نظمت الحلقة الدراسية الإقليمية الثالثة عن حقوق الإنسان في مدينة نيغاغي، بينما قامت لجنة حقوق الإنسان المحلية ببدء برنامج خاص في لوبيتو بدعم من البعثة واليونيسيف.

خامساً - الجوانب الإنسانية

٢٥ - تشهد الحالة الإنسانية العامة في أنغولا تحسنا تدريجيا. ورغم استمرار مشاعر عدم الثقة، تقوم أفرقة مشتركة من مسؤولي الحكومة والاتحاد الوطني، بمشاركة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، بتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في سائر أنحاء البلد. وجرى توسيع نطاق برامج التغذية العلاجية لمواجهة ازدياد حالة سوء التغذية في بعض المناطق.

٢٦ - وتنبأت بعثة لتقييم المحاصيل - اشترك في تنظيمها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وقامت بزيارة ١١ من أصل ١٨ مقاطعة أنغولية في نيسان/أبريل - بارتفاع غلة المحاصيل عن العام الماضي. غير أن سوء أساليب الحصاد، وقلة المعدات الأساسية، وعدم كفاية مرافق الخزن في المناطق الريفية، يعني أنه لا مفر من وقوع خسائر، وأن من المرجح حدوث عجز كبير في الغذاء. لذلك، لا بد من الاستمرار لبعض الوقت في تقديم المساعدة الغذائية الطارئة والدعم إلى المشردين داخليا. ويجري استعراض برنامج البذور والأدوات للسنة الزراعية ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ليؤخذ في الحسبان ما تم تعلمه من دروس خلال الحملات الزراعية السابقة.

٢٧ - وما زالت القيود المفروضة على حرية حركة الناس والبضائع في بعض المناطق تشكل مسألة مثيرة للقلق. ولن يكون في الإمكان عودة مشردي الحرب وإعادة توطينهم إلا إذا توافرت شبكة من الطرق المفتوحة والأمن (بما في ذلك خلوها من الألغام). كذلك، فإن الفرص المتوقعة لفصل البذار المقبل ستتوقف أيضا على هذا العامل المهم.

٢٨ - وقدمت الأمم المتحدة، خلال دورة استثنائية للجنة المشتركة عقدت في شهر أيار/مايو، برنامج دعم لحكومة أنغولا من أجل التسريح وإعادة الإدماج. وأبرز البرنامج أربعة عناصر رئيسية سبق وأن أدرجت في نداء الأمم المتحدة الإنساني لعام ١٩٩٦ وهي: برنامج إحالة مجتمعي لكفالة خدمات التوجيه والإحالة؛ ومشاريع التأثير السريع لزيادة القدرة الاستيعابية للمجتمعات المستقبلية وتسهيل إعادة الإدماج؛ وبرنامج تدريب مهني لتلبية طلبات ومتطلبات التدريب؛ وبرنامج تأهيل بدني يستهدف معوقى الحرب. وأعد أيضا برنامج مخصص لفئة مستضعفة أخرى، أي فئة الجنود الأحداث. وحتى الآن لم يتم الحصول إلا على أقل من ٢٥ في المائة من التمويل اللازم، جرى تخصيص معظمها لتلبية احتياجات الفئات المستضعفة.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - لا يزال الاقتصاد الأنغولي يعاني من أزمة حادة. فقد ارتفع معدل التضخم عام ١٩٩٥ إلى ٣٧٨٠ في المائة، ومن المتوقع، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، أن يكون معدل التضخم السنوي لعام ١٩٩٦ أعلى من ذلك بكثير. وهبطت الأجور الحقيقية هبوطا فاجعا في الربع الأول من هذا العام، ولم تدفع رواتب الموظفين المدنيين في وقتها بمن فيهم الشرطة والجيش، واضطر الكثيرون من المسؤولين الحكوميين إلى البحث عن مصادر بديلة للدخل. أما الخدمات العامة كخدمات الهاتف والماء والكهرباء فقد انهارت بالكامل في مناطق كثيرة. وكانت التأثيرات الناجمة على المجتمع عموما تتسم بالخطورة. ويتراوح معدل البطالة من ٤٠ إلى ٥٥ في المائة.

٣٠ - وبقيت العملة الأنغولية مرتفعة القيمة ارتفاعا مفرطا إلى جانب تقلب معدل صرفها. إضافة إلى ذلك، تواجه أنغولا عجزا ماليا حادا لا يمكن لاقتصادها أن يتحملة. وقام فريق من صندوق النقد الدولي مؤخرا بزيارة إلى رواندا خرج منها ببعض التقييمات المشجعة لفرص الإصلاح الاقتصادي الكلي، ولكن هذه

الآمال لم تتحقق. ويسعى البنك الدولي، في إطار برنامجه للطوارئ والإنعاش الاجتماعي، إلى تقديم قرض إلى أنغولا يبلغ إجماليه نحو ٢٠ مليون دولار. وقام البنك، بالتعاون مع الحكومة، بتحديد أربعة مجالات ذات أولوية، هي إنشاء صندوق طوارئ للأطفال، وتقديم الدعم للتدريب والعمالة، وتقديم الدعم للفئات المستضعفة، وبناء القدرات لصالح وزارة المساعدة الاجتماعية.

٣١ - وأوفدت الحكومة مؤخرًا بعثات إلى عدة بلدان مانحة لإعادة التفاوض على دينها الخارجي المتزايد. ويبدو أنها تأمل في الحصول على شروط أفضل من خلال التفاوض مع الدائنين كل بمفرده بدلا من التفاوض معهم عن طريق نظام نادي باريس.

٣٢ - وفي الخطاب الذي وجهه إلى الشعب الأنغولي بتاريخ ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أكد الرئيس دوس سانتوس على أن الاقتصاد يعاني من أزمة خطيرة. "فالسياسة النقدية الليبرالية الحديثة" التي اتبعتها الحكومة قد فشلت ولا بد من اتباع سياسة جديدة للتغلب على الأزمة من خلال ما وصف بأنه "سوق منظمة بالتدريج". وجرى التأكيد على ضرورة استعادة "الانضباط والشفافية في تصرفات الحكومة، ومنع الفساد والمتاجرة بالنفوذ".

سابعاً - الجوانب المالية

٣٣ - اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٠٩/٥٠ بـاء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مبلغاً إجماليه ٥٠٠ ١١٨ ١٦٩ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ١٠٠ ٩٨٤ ١٦٥ دولار) من أجل الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (البعثة) في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على أن يقسم فيما بين الدول الأعضاء بمعدل شهري إجماليه ٤١٠ ١٨٦ ٢٨ دولارات (صافيه ١٠ ٦٦٤ ٢٧ دولارات)، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة.

٣٤ - وطلبت إليّ الجمعية العامة، بموجب نفس القرار، أن أقدم تقديرات تكاليف مستكملة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، كيما تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة، فإن تكلفة الإبقاء على البعثة خلال فترة التمديد ستكون في حدود المعدل الشهري المبين في الفقرة ٣٣ أعلاه.

٣٥ - وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة للفترة الممتدة منذ بدء عمل البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ ما قيمته ٤٦,٩ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ما قدره ١ ٦٧٨,٨ مليون دولار.

ثامنا - ملاحظات

٣٦ - تحسن معدل تنفيذ بروتوكول لوساكا إلى حد ما خلال الشهرين الماضيين. وكان إصدار قانون العفو العام وإنجاز إيواء شرطة الرد السريع، والانسحاب الجزئي للقوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات، وإحراز قدر من التقدم في إيواء قوات الاتحاد الوطني وبدء إدماج عدد صغير من الأفراد العسكريين التابعين للاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية، كلها عوامل إيجابية.

٣٧ - بيد أن الأسابيع القادمة ستكون حاسمة. فلم يف الطرفان بالإطار الزمني المتفق عليه بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي خلال اجتماعهما المعقود في ليرفيل في ١ آذار/مارس. كما أن استمرار عمليات التأخير في إيواء قوات الاتحاد الوطني والعدد الكبير لعمليات الفرار من مناطق الإيواء، وعدم كفاية نوعية وكم الأسلحة والذخائر المسلمة، وعدم إيواء أفراد شرطة الاتحاد الوطني، وعدم استكمال انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع الأمامية، كلها أمور تتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية عاجلة إذا كان لعملية السلام أن تحتفظ بمصداقيتها.

٣٨ - والصورة على الجبهة السياسية لا تبعث على كثير من الاطمئنان. وعلى الطرفين أن يتخذا عددا من الخطوات نحو تكوين حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ولم يحتل معظم أعضاء البرلمان التابعين للاتحاد الوطني مقاعدهم في الجمعية الوطنية. كما أن المسؤولين الذين عينهم الاتحاد الوطني لم ينضموا إلى إدارة الدولة على الصعد الوطنية والاقليمية والمحلية. ومن الجوهرى أيضا أن تسوى على وجه السرعة مسألة منصب نائب الرئيس الذي سيشغله الاتحاد الوطني. ويعترف عموما بأن تسوية هذه المسألة قد تكون خطوة حاسمة نحو تحقيق المصالحة الوطنية الدائمة في أنغولا.

٣٩ - وإذا كان لعملية السلام أن يقدر لها النجاح فإن الطرفين، ولا سيما الاتحاد الوطني يجب أن يبديا مزيدا من الاستعداد لتنفيذ الالتزامات التي تعهدا بها في الوقت المناسب. وما لم يفعل ذلك فمن غير المرجح أن يبذل المجتمع الدولي الجهود المماثلة التي يطلب منه أن يبذلها أيضا.

٤٠ - وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم اجتماعيا واقتصاديا شرط مسبق أساسي آخر لإحلال سلام دائم في أنغولا. ويتوقع من المؤسسات الوطنية أن تقوم بدور قيادي ولكن ستلزم أيضا مساعدة خارجية كبيرة. وحتى الآن كان مجتمع المانحين حذرا في التعهد بتقديم موارد لهذه العملية. فمن بين ٤٢ مليون دولار لازمة للسنة الأولى من التسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي، لم يرد إلا ١٠ ملايين دولار حتى تاريخه. والآن، وقد اتخذت الخطوات الأولية لتشكيل قوات مسلحة متكاملة، أصبح التسريح شاغلا رئيسيا. وبدون تأييد قوي من المانحين، قد تتقوض النتائج التي تحققت حتى الآن.

٤١ - والإنعاش السريع للمجتمعات التي مزقتها الحرب في سائر أنحاء أنغولا شرط حاسم آخر لاستعادة السلام. وقد أعلن المانحون عن تعهدات كبيرة في مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في

أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لتمويل المشاريع ذات الأولوية العليا لاستعادة توفير أسباب البقاء الاقتصادي للمجتمعات الأنغولية وإعدادها لإعادة استيعاب عدد كبير من الجنود السابقين والمشردين واللاجئين.

٤٢ - وبالرغم من أن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الطرفين كان أبطأ مما كنت آمل في أن أتمكن من الإبلاغ عنه في هذه المرحلة، فإنني أحث مجتمع المانحين على مواصلة دعمه لعملية السلام والاستجابة بسخاء للاحتياجات الناشئة عن التسريح وإعادة الإدماج والوفاء بالتعهدات التي أعلن عنها في مؤتمر بروكسل.

٤٣ - وقد أصبحت البعثة أكبر عملية حفظ سلام تضطلع بها المنظمة. وما زال استمرار اشتراكها، ولا سيما في هذه المرحلة من تنفيذ بروتوكول لوساكا، جوهرياً. ولذا فإنني أوصي بتمديد ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر، حتى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وإذ يوشك أن يقترب شباط/فبراير ١٩٩٧، وهو الموعد المستهدف لإنجاز عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا، فإنني شرعت في التخطيط لحالة الطوارئ من أجل التخفيض التدريجي لعنصر البعثة العسكري بمجرد اختتام عملية الإيواء بنجاح ووصول إدماج قوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية وتشكيل القوات المسلحة الموحدة إلى مرحلة متقدمة. وسأقدم بالتوصيات اللازمة في تقريرتي المقبل إلى المجلس.

٤٤ - وإذ تبدأ أنغولا في الإبلال من ويلات الحرب الأهلية الطويلة فإن الحاجة إلى إصلاح الاقتصاد الكلي تزداد وضوحاً. فالتهور الخطير في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وتصاعد موجة الجريمة وعدم توافر القدرة على استيعاب العدد الكبير من الجنود المسرحين وإعادة توطين اللاجئين والمشردين كلها أمور تتطلب مواصلة الإصلاح بتصميم ودأب. وستواصل منظومة الأمم المتحدة، ككل، الاستجابة على نحو موات للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ الإصلاحات وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

٤٥ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص وبجميع موظفي البعثة، فضلاً عن الموظفين العاملين في برامج ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للعمل المحمود الذي أنجزوه في ظل ظروف مفعمة بالتحديات. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لدول المراقبة الثلاث والدول الأعضاء الأخرى التي دأبت على دعم عملية السلام في أنغولا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا: الأفراد من العسكريين
ومن الشرطة المدنية (حتى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦)

المجموع	الأفراد ^(١)	ضباط الأركان	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
١٨١	١٧١	-	-	١٠	الاتحاد الروسي
٤١	-	١(ب)	٢٠	٢٠	الأردن
٨٧٦	٨١١	٤٣	١٢	١٠	أوروغواي
٢١٥	٢٠٢	٨	-	٥	أوكرانيا
٤	-	٤(ب)	-	-	إيطاليا
١٨	-	٨(ب)	-	١٠	باكستان
١ ١١٨	١ ٠٤٥	٤٤	٩	٢٠	البرازيل
٣٤٩	٣١٦	١٢	١١	١٠	البرتغال
٢٣	-	-	١٥	٨	بلغاريا
٢٦١	٢١٠	٢٠	٢١	١٠	بنغلاديش
٥	-	-	-	٥	بولندا
٨	-	-	-	٨	الجزائر
٣	-	-	٣	-	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٠٤	١٩٨	٦	-	-	جمهورية كوريا
٨٩٧	٨٧٥	٢٢	-	-	رومانيا
٥٤٥	٤٩٧	٢٣	١٥	١٠	زامبيا
٨٩١	٨٠٩	٣٧	٢٢	٢٣	زمبابوي
٥	-	-	-	٥	سلوفاكيا
١٠	-	-	-	١٠	السنغال
٣٠	-	-	١٠	٢٠	السويد
٢٥	-	-	٤	٢١	غينيا - بيساو
٢٠	-	٢١(ب)	-	٨	فرنسا
٢	-	-	٢	-	فيجي

المجموع	الأفراد ^(أ)	ضباط الأركان	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
٨	-	-	-	٨	الكونغو
١٠	-	-	-	١٠	كينيا
٢٥	-	-	١٥	١٠	مالي
٤٢	-	٢(ب)	٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٦	-	١(ب)	١٥	١٠	مصر
٢	-	٢	-	-	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠٨	٢٠٢	٦	-	-	ناميبيا
٥	-	-	-	٥	النرويج
٤٠	-	-	٢٠	٢٠	نيجيريا
١٥	-	١٠(ب)	-	٥	نيوزيلندا
١ ١٢٢	١ ٠٥٣	٤٧	٣	١٩	الهند
١٨	-	-	٨	١٠	هنغاريا
٣٠	-	٨(ب)	٨	١٤	هولندا
٧ ٢٨٢	٦ ٣٨٩	٣١٦(ج)	٢٣٣	٣٤٤	المجموع

(أ) بمن في ذلك الاختصاصيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة التحقق الثالثة وإدارة منطقة الإيواء.

(ب) بمن في ذلك الشرطة العسكرية.

(ج) لا يشمل المجموع تسعة خبراء في مجال إزالة الألغام معارين من ألمانيا.

- - - - -